بسم الله الرحمن الرحيم

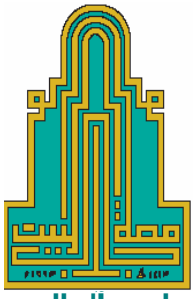

جامعة آل البيت

التقرير الصحفي اليومي

الأربعاء الموافق 6/4/2011

دائرة العلاقات العامة والإعلام

الرأي

AL RAI DAILY NEWSPAPER WEDNESDAY, APRIL 6, 2011 NO 14782 VOL. 40 AMMAN - JORDAN

الأربعاء ٢ جمادى الأول - ١٤٣٢ هـ - الموافق ٦ نيسان ٢٠١١م - العدد ١٤٧٨٢ السنة الأربعون - عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

انطلاق فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي

أبو حمور: صياغة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية من الحكومة أو الشركات

المفرق–بترا–مندوبا عن رئيس الوزراء افتتح وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي والذي نظمه المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية.

وقال وزير المالية الدكتور أبو حمور أن الأردن يمتلك تجربة غنية في مجال التمويل الإسلامي، مشيرا إلى صدور قانون البنك الإسلامي الأردني عام١٩٧٨، كما صدر قانون سندات المقارضة عام١٩٨١.

واضاف الدكتور ابو حمور ان الحكومة اولت أهمية خاصة لموضوع الصكوك الإسلامية كونها إحدى الأدوات التي تتيح الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية لغايات تمويل المشاريع المختلفة اضافة الى أن للصكوك دور مهم في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد جاء تشكيل لجنة لدراسة آلية إصدار الصكوك الإسلامية برئاسة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لدراسة هذه الآلية من مختلف جوانبها المالية والفنية والقانونية، ولتحديد الأطر المناسبة والمنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والتشريعات الأردنية ذات العلاقة.

وبين ان اللجنة انتهت من صياغة مسودة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية يتيح إصدار الصكوك سواءً من قبل الحكومة أو الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً للشروط المنسجمة مع الشريعة الغراء ومع أدوات التمويل الإسلامي. وأكد ضرورة إصدار قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية يأتي من أهمية الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المالية بحيث تصبح الصكوك إحدى الصيغ المعتمدة شرعياً وقانوناً في المملكة لتوفير التمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وطالب الدكتور أبو حمور القائمون على الصناعة المصرفية الإسلامية بايلاء أهمية قصوى للتطوير والتحديث.

وقال رئيس جامعة آل البيت الدكتور نبيل شواقفة إن المصارف الإسلامية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاثين عاما وقد حققت خلال هذه المدة انجازات ملحوظة، حيث قدر أن حجم الأموال لهذه الصناعة قد زاد من٨٢٠ مليار دولار عام٢٠٠٨ إلى أكثر من تريليون دولار خلال عام ٢٠١٠.

وبين الدكتور الشواقفة أن بعض المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن المصارف التي كانت أقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في التطبيق، كانت الأبعد عن التأثر المباشر من الأزمة.

وأكد الدكتور الشواقفة أن المصارف الإسلامية لا تزال تواجه العديد من التحديات، والتي تعيق من انتشارها إقليميا وعالميا، وهنا يأتي دور الخبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وعلماء الفقه الإسلامي والقانون في مراجعة علمية جادة للايجابيات والسلبيات في هذه المسيرة، لوضع خطة إستراتيجية وعملية لبناء النظام المالي الإسلامي بشكل متكامل قابل للتطبيق.

وأوضح رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية الدكتور محمد سميران ان المصارف الإسلامية تعد البذرة الطيبة للاقتصاد الإسلامي إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية والقيود المحكمة للتطبيق الأمثل لما ورد في الكتاب والسنة.

وألقى الدكتور الحاج الدوش كلمة المشاركين تطرق فيها إلى أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية الهادفة نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على استثمارات البلدان العربية والإسلامية.

وحضر فعاليات المؤتمر رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور محمد حمدان، والدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف السابق، ونواب رئيس الجامعة الدكتور جهاد المجالي والدكتور هاشم المساعيد والدكتور ناصر الخوالدة وعدد من المشاركين ومدراء البنوك والمختصين والداعمين للمؤتمر.

الدستور
عمان
الاقتصادي
الدستور
24
الأربعاء ٢ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ الموافق ٦ نيسان ٢٠١١م

ينعقد في جامعة آل البيت برعاية رئيس الوزراء

ابو حمور : مهتمون بالصكوك الاسلامية لتوفير التمويل في تنفيذ المشاريع الإنتاجية

□ عمان الدستور

مندوبا عن رئيس الوزراء افتتح وزير المالية د.محمد أبو حمور فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي والذي نظمه المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية.

وأكد أبو حمور على أن الأردن يمتلك تجربة غنية في مجال التمويل الإسلامي، فقد صدر قانون البنك الإسلامي الأردني في العام ١٩٧٨، كما صدر قانون سندات المقارضة في العام ١٩٨١، وفتح القانون الأخير المجال واسعاً أمام فكرة إصدار الصكوك، إلا انه لم يتم استغلال هذه الفترة بشكل ملائم من قبل الجهات الحكومية، وحالياً يعمل في المملكة أربعة مصارف إسلامية يبلغ إجمالي موجوداتها حوالي ١٢.٣٪ من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، وتستحوذ على (١٧٪) من إجمالي الائتمان الممنوح، وحوالي ١٤.١٪ من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، ولا يألو البنك المركزي جهداً في تطوير وتحديث الصناعة المصرفية الإسلامية.

واشار ابو حمور ان الحكومة تولي أهمية خاصة لموضوع الصكوك الإسلامية كونها إحدى الأدوات التي تتيح الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية لغايات تمويل المشاريع المختلفة، كما أن للصكوك دورا هاما في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد جاء تشكيل لجنة لدراسة آلية إصدار الصكوك الإسلامية لدراسة هذه الآلية من مختلف جوانبها المالية والفنية والقانونية، حيث انتهت اللجنة من صياغة مسودة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية يتيح إصدار الصكوك سواءً من قبل الحكومة أو الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً للشروط المنسجمة مع الشريعة الغراء ومع أدوات التمويل الإسلامي، ولعل التأكيد على ضرورة اصدار قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية يأتي من أهمية الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المالية، وبحيث تصبح الصكوك إحدى الصيغ المعتمدة شرعياً وقانونياً في المملكة لتوفير التمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وطالب القائمون على الصناعة المصرفية الإسلامية ايلاء أهمية قصوى للتطوير والتحديث، وذلك من خلال الالتفات إلى عدد من الجوانب ذات العلاقة مثل تخفيض تكلفة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء والحفاظ عليهم، واتباع الاستراتيجيات المناسبة للوصول إلى رضاهم الدائم وتلبية متطلباتهم، وانتهاج السياسات التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة واتباع مبادىء الحاكمية الرشيدة وبناء جسور الثقة وتعزيزها مع المجتمعات المحلية وتخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا.

رئيس جامعة آل البيت د.نبيل شواقفة قال إن المصارف الإسلامية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاثين عاما، وقد حققت خلال هذه المدة انجازات ملحوظة، حيث قدر أن حجم الأموال لهذه الصناعة قد زاد من ٨٢٠ مليارا لعام ٢٠٠٨ إلى أكثر من تريليون دولار خلال العام ٢٠١٠. ونالت شهرة على المستوى الإقليمي والعالمي أثناء الأزمة المالية العالمية في السنتين الماضيتين.

رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية الدكتور محمد سميران أوضح من جانبه بان المصارف الإسلامية تعد البذرة الطيبة للاقتصاد الإسلامي إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية والقيود المحكمة للتطبيق الأمثل لما ورد في الكتاب والسنة وبتحقق ذلك بهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية التي يجب أن تكون مستقلة في تنفيذ حكم الشرع ولا تخضع لمجلس إدارة المصرف وديدنها في ذلك تطبيق شرع الله في الأرض وخدمة الإسلام والمسلمين.

وألقى الدكتور الحاج الدوش كلمة المشاركين تطرق فيها إلى أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية الهادفة نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على استثمارات البلدان العربية والإسلامية.

ابو حمور يفتتح المؤتمر

العرب اليوم
Al arab Al yawm

افتتح في «ال البيت» مؤتمرا حول التمويل المصرفي مندوبا عن رئيس الوزراء

أبو حمور: مسودة مشروع لإصدار الصكوك الإسلامية قيد الانجاز

□ المفرق – العرب اليوم – يوسف المشاقبة

● قال وزير المالية الدكتور محمد ابو حمور ان اللجنة المشكلة لدراسة آلية إصدار الصكوك الإسلامية برئاسة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية انتهت من صياغة مسودة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية يتيح إصدار الصكوك سواءً من قبل الحكومة أو الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً للشروط المنسجمة مع الشريعة ومع أدوات التمويل الإسلامي.

واشار الدكتور ابو حمور خلال افتتاحه مندوبا عن رئيس الوزراء فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي والذي نظمه المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية ان التأكيد على ضرورة إصدار قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية يأتي من أهمية الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المالية، وبحيث تصبح الصكوك إحدى الصيغ المعتمدة شرعياً وقانونياً في المملكة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وبين انه جاء لدراسة هذه الآلية من مختلف جوانبها المالية والفنية والقانونية، ولتحديد الأطر المناسبة والمنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتشريعات الأردنية ذات العلاقة.

وأكد الدكتور أبو حمور على أن الأردن يمتلك تجربة غنية في مجال التمويل الإسلامي، فقد صدر قانون البنك الإسلامي الأردني في عام 1978، كما صدر قانون سندات المقارضة في عام 1981، وقد فتح القانون الأخير المجال واسعاً أمام فكرة إصدار الصكوك، إلا انه لم يتم استغلال هذه الفترة بشكل ملائم من قبل الجهات الحكومية، مشيراً انه يعمل حالياً في المملكة أربعة مصارف إسلامية يبلغ إجمالي موجوداتها حوالي (3،12بالمئة) من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، وتستحوذ على (17بالمئة) من إجمالي الائتمان الممنوح، وحوالي (14،1بالمئة) من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، ولا يألو البنك المركزي جهداً في تطوير وتحديث الصناعة المصرفية الإسلامية.

واشار الدكتور ابو حمور ان الحكومة تولي أهمية خاصة لموضوع الصكوك الإسلامية كونها إحدى الأدوات التي تتيح الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية لغايات تمويل المشاريع المختلفة، كما أن للصكوك دورا مهما في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية

وطالب الدكتور أبو حمور القائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية بايلاء أهمية قصوى للتطوير والتحديث، وذلك من خلال الالتفات إلى عدد من الجوانب ذات العلاقة مثل: تخفيض تكلفة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء والحفاظ عليهم، واتباع الاستراتيجيات المناسبة للوصول إلى رضاهم الدائم وتلبية متطلباتهم، وانتهاج السياسات التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة واتباع مبادىء الحاكمية الرشيدة وبناء جسور الثقة وتعزيزها مع المجتمعات المحلية وتخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا.

رئيس جامعة آل البيت الدكتور نبيل شواقفة قال: إن المصارف الإسلامية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاثين عاما، وقد حققت خلال هذه المدة انجازات ملحوظة، حيث قدر أن حجم الأموال لهذه الصناعة قد زاد من 820 مليار عام 2008 إلى أكثر من تريليون دولار خلال عام 2010.

واشار ان الصناعة المالية الإسلامية نالت شهرة على المستوى الإقليمي والعالمي أثناء الأزمة المالية العالمية في السنتين الماضيتين، حيث حققت خلال عام 2009 معدل نمو 28 بالمئة مما جعل الكثير من الخبراء المختصين في جميع أنحاء العالم المناداة بالاستعانة بالنهج المصرفي الإسلامي كنموذج لعدم تكرار ما حدث في الأزمة.

وبين الدكتور الشواقفة أن بعض المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن المصارف التي كانت أقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في التطبيق، كانت الأبعد عن التأثر المباشر من الأزمة، وأكد الدكتور الشواقفة أن المصارف الإسلامية لا تزال تواجه العديد من التحديات، والتي تعيق من انتشارها إقليميا وعالميا، وهنا يأتي دور الخبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وعلماء الفقه الإسلامي والقانون في مراجعة علمية جادة للايجابيات والسلبيات في هذه المسيرة، لوضع خطة إستراتيجية وعملية لبناء النظام المالي الإسلامي بشكل متكامل قابل للتطبيق، والذي يتطلب العمل على ابتكار وتطوير الأدوات المالية المناسبة، وربما يتطلب أيضا العودة إلى الفلسفة الحقيقية التي قامت عليها المصارف الإسلامية بداية، خاصة في جانب القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي.

رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية الدكتور محمد سميران أوضح من جانبه بان المصارف الإسلامية تعد البذرة الطيبة للاقتصاد الإسلامي إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية والقيود المحكمة للتطبيق الأمثل لما ورد في الكتاب والسنة ويتحقق ذلك بهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية التي يجب أن تكون مستقلة في تنفيذ حكم الشرع ولا تخضع لمجلس إدارة المصرف وديدنها في ذلك تطبيق شرع الله في الأرض وخدمة الإسلام والمسلمين.

وألقى الدكتور الحاج الدوش كلمة المشاركين تطرق فيها إلى أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية الهادفة نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على استثمارات البلدان العربية والإسلامية.

وحضر فعاليات المؤتمر رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور محمد حمدان ووزير الأوقاف السابق الدكتور عبد السلام العبادي ونواب رئيس الجامعة الدكتور جهاد المجالي والدكتور هاشم المساعيد والدكتور ناصر الخوالدة، وعدد من المشاركين ومدراء البنوك والمختصون والداعمون للمؤتمر.0

● د. ابو حمور خلال افتتاحه المؤتمر

● الشواقفة يطالب بخطة استراتيجية لبناء النظام المالي الاسلامي القابل للتطبيق

مندوبا عن رئيس الوزراء

أبو حمور يفتتح فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي"بآل البيت

الابناط

مندوبا عن رئيس الوزراء افتتح وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي والذي نظمه المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية. وأكد وزير المالية الدكتور أبو حمور على أن الأردن يمتلك تجربة غنية في مجال التمويل الإسلامي، فقد صدر قانون البنك الإسلامي الأردني في عام ١٩٧٨، كما صدر قانون سندات المقارضة في عام ١٩٨١، وقد فتح القانون الأخير المجال واسعاً أمام فكرة إصدار الصكوك، إلا انه لم يتم استغلال هذه الفترة بشكل ملائم من قبل الجهات الحكومية، وحالياً يعمل في المملكة أربعة مصارف إسلامية يبلغ إجمالي موجوداتها حوالي (١٢،٣%) من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، وتستحوذ على (١٧%) من إجمالي الائتمان الممنوح، وحوالي (١٤،١%) من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، ولا يألُ البنك المركزي جهداً في تطوير وتحديث الصناعة المصرفية الإسلامية واشار الدكتور ابو حمور ان الحكومة أولت أهمية خاصة لموضوع الصكوك الإسلامية كونها إحدى الأدوات التي تتيح الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية لغايات تمويل المشاريع المختلفة، كما أن للصكوك دور هام في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد جاء تشكيل لجنة لدراسة آلية إصدار الصكوك الإسلامية برئاسة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لدراسة هذه الآلية من مختلف جوانبها المالية والفنية والقانونية، ولتحديد الأطر المناسبة والمنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والتشريعات الأردنية ذات العلاقة، وقد انتهت اللجنة من صياغة مسودة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية يتيح إصدار الصكوك سواء من قبل الحكومة أو الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً للشروط المنسجمة مع الشريعة الغراء ومع أدوات التمويل الإسلامي، ولعل التأكيد على ضرورة إصدار قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية يأتي من أهمية الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المالية، ويحيث تصبح الصكوك إحدى الصيغ المعتمدة شرعياً وقانونياً في المملكة لتوفير التمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.

وطالب الدكتور أبو حمور القائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية بايلاء أهمية قصوى للتطوير والتحديث، وذلك من خلال الالتفات إلى عدد من الجوانب ذات العلاقة مثل: تخفيض تكلفة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء والحفاظ عليهم، وإتباع الاستراتيجيات المناسبة للوصول إلى رضاهم الدائم وتلبية متطلباتهم، وانتهاج السياسات التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة وإتباع مبادئ الحاكمية الرشيدة وبناء جسور الثقة وتعزيزها مع المجتمعات المحلية وتخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا. رئيس جامعة آل البيت الدكتور نبيل شواقفة قال: إن المصارف الإسلامية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاثين عاما، وقد حققت خلال هذه المدة انجازات ملحوظة، حيث قدر أن حجم الأموال لهذه الصناعة قد زاد من ٨٢٠ مليار عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ترليون دولار خلال عام ٢٠١٠. ونالت الصناعة المالية الإسلامية شهرة على المستوى الإقليمي والعالمي أثناء الأزمة المالية العالمية في السنتين الماضيتين، حيث حققت خلال عام ٢٠٠٩ معدل نمو ٢٨% مما جعل الكثير من الخبراء المختصين في جميع أنحاء العالم المناداة بالاستعانة بالنهج المصرفي الإسلامي كنموذج لعدم تكرار ما حدث في الأزمة . وبين الدكتور الشواقفة أن بعض المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن المصارف التي كانت أقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في التطبيق، كانت الأبعد عن التأثر المباشر من الأزمة. وأكد الدكتور الشواقفة أن المصارف الإسلامية لا تزال تواجه العديد من التحديات، والتي تعيق من انتشارها إقليميا وعالميا، وهنا يأتي دور الخبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وعلماء الفقه الإسلامي والقانون في مراجعة علمية جادة للايجابيات والسلبيات في هذه المسيرة، لوضع خطة إستراتيجية وعملية لبناء النظام المالي الإسلامي بشكل متكامل قابل للتطبيق، والذي يتطلب العمل على ابتكار وتطوير الأدوات المالية المناسبة، وربما يتطلب أيضا العودة إلى الفلسفة الحقيقية التي قامت عليها المصارف الإسلامية بدايةً، وخاصة في جانب القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي. رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية الدكتور محمد سميران أوضح من جانبه بان المصارف الإسلامية تعد البذرة الطيبة للاقتصاد الإسلامي إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية والقيود المحكمة للتطبيق الأمثل لما ورد في الكتاب والسنة ويتحقق ذلك بهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية التي يجب أن تكون مستقلة في تنفيذ حكم الشرع ولا تخضع لمجلس إدارة المصرف وديدنها في ذلك تطبيق شرع الله في الأرض وخدمة الإسلام والمسلمين. وألقى الدكتور الحاج الدوش كلمة المشاركين تطرق فيها إلى أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية الهادفة نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على استثمارات البلدان العربية والإسلامية. وحضر فعاليات المؤتمر رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور محمد حمدان، ومعالي الدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف السابق، ونواب رئيس الجامعة الدكتور جهاد المجالي والدكتور هاشم المساعيد والدكتور ناصر الخوالدة، وعدد من المشاركين ومدراء البنوك والمختصين والداعمين للمؤتمر.

الغد

افتتاح فاعليات المؤتمر الدولي للتمويل المصرفي الإسلامي

أبو حمور: مشروع قانون صكوك التمويل الإسلامي في حوزة ديوان التشريع

وزير المالية محمد أبوحمور يتوسط المشاركين في المؤتمر في جامعة آل البيت أمس-(من المصدر)

يوسف محمد ضمرة

المفرق– أكد وزير المالية الدكتور محمد أبو حمور أن مشروع قانون صكوك التمويل الإسلامي بحوزة ديوان التشريع، مشيرا الى أهمية إصدار هذا التشريع إلى حيز الوجود. وبين الوزير، الذي قام بافتتاح فاعليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي أمس مندوبا عن رئيس الوزراء والذي نظمه المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية، أن الأردن يمتلك تجربة غنية في مجال التمويل الإسلامي، حيث أصدر قانون البنك الإسلامي الأردني في العام ١٩٧٨، كما صدر قانون سندات المقارضة في العام ١٩٨١. وأشار أبوحمور، خلال أعمال المؤتمر الدولي الذي جاء تحت عنوان "صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي" والذس تمتد أعماله ليومين، الى أن تلك التجربة فتحت آفاقا واسعة أمام فكرة إصدار الصكوك، إلا انه لم يتم استغلال هذه الفترة بشكل ملائم من قبل الجهات الحكومية. ويعمل في المملكة أربعة مصارف إسلامية يبلغ إجمالي موجوداتها حوالي ١٢،٣% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، وتستحوذ على ١٧% من إجمالي الائتمان الممنوح، وحوالي ١٤،١% من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي. وأشار أبو حمور ان الحكومة تولي أهمية خاصة لموضوع الصكوك الإسلامية كونها إحدى الأدوات التي تتيح الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية لغايات تمويل المشاريع المختلفة، مبينا أن للصكوك دور مهم في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية. وقال "لقد جاء تشكيل لجنة لدراسة آلية إصدار الصكوك الإسلامية برئاسة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لدراسة هذه الآلية من مختلف جوانبها المالية والفنية والقانونية، ولتحديد الأطر المناسبة والمنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والتشريعات الأردنية ذات العلاقة، وقد انتهت اللجنة من صياغة مسودة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية يتيح إصدار الصكوك سواء من قبل الحكومة أو الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وفقاً للشروط المنسجمة مع الشريعة الغراء ومع أدوات التمويل الإسلامي، ولعل التأكيد على ضرورة إصدار قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية يأتي من أهمية الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المالية، وبحيث تصبح الصكوك إحدى الصيغ المعتمدة شرعياً وقانونياً في المملكة لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الإنتاجية". وطالب أبو حمور القائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية بإيلاء أهمية قصوى للتطوير والتحديث، وذلك من خلال الالتفات إلى عدد من الجوانب ذات العلاقة مثل: تخفيض تكلفة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء والحفاظ عليهم، واتباع الاستراتيجيات المناسبة للوصول إلى رضاهم الدائم وتلبية متطلباتهم، وانتهاج السياسات التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة واتباع مبادئ الحاكمية الرشيدة وبناء جسور الثقة وتعزيزها مع المجتمعات المحلية وتخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا. من جهته، قال رئيس جامعة آل البيت الدكتور نبيل شواقفة "إن المصارف الإسلامية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاثين عاما، وقد حققت خلال هذه المدة إنجازات ملحوظة، حيث قدر أن حجم الأموال لهذه الصناعة قد زاد من ٨٢٠ بليون العام ٢٠٠٨ إلى أكثر من تريليون دولار خلال العام ٢٠١٠. ونالت الصناعة المالية الإسلامية شهرة على المستوى الإقليمي والعالمي أثناء الأزمة المالية العالمية في السنتين الماضيتين، حيث حققت خلال العام ٢٠٠٩ معدل نمو ٢٨% ما جعل الكثير من الخبراء المختصين في جميع أنحاء العالم المناداة بالاستعانة بالنهج المصرفي الإسلامي كنموذج لعدم تكرار ما حدث في الأزمة". وبين الشواقفة أن بعض المصارف الإسلامية تأثرت بالأزمة المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن المصارف التي كانت أقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في التطبيق، كانت الأبعد عن التأثر المباشر من الأزمة. وأكد الشواقفة أن المصارف الإسلامية ما تزال تواجه العديد من التحديات، والتي تعيق من انتشارها إقليميا وعالميا، وهنا يأتي دور الخبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وعلماء الفقه الإسلامي والقانون في مراجعة علمية جادة للإيجابيات والسلبيات في هذه المسيرة، لوضع خطة استراتيجية وعملية لبناء النظام المالي الإسلامي بشكل متكامل قابل للتطبيق، والذي يتطلب العمل على ابتكار وتطوير الأدوات المالية المناسبة، وربما يتطلب أيضا العودة إلى الفلسفة الحقيقية التي قامت عليها المصارف الإسلامية بدايةً، وخاصة في جانب القيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي. الى ذلك، قال رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية الدكتور محمد سميران إن المصارف الإسلامية تعد البذرة الطيبة للاقتصاد الإسلامي إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية والقيود المحكمة للتطبيق الأمثل لما ورد في الكتاب والسنة ويتحقق ذلك بهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية التي يجب أن تكون مستقلة في تنفيذ حكم الشرع ولا تخضع لمجلس إدارة المصرف وديدنها في ذلك تطبيق شرع الله في الأرض وخدمة الإسلام والمسلمين. وألقى الدكتور الحاج الدوش كلمة المشاركين تطرق فيها إلى أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية الهادفة نحو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على استثمارات البلدان العربية والإسلامية. وحضر فعاليات المؤتمر رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور محمد حمدان، ووزير الأوقاف السابق الدكتور عبد السلام العبادي، ونواب رئيس جامعة آل البيت الدكتور جهاد المجالي والدكتور هاشم المساعيد والدكتور ناصر الخوالدة، وعدد من المشاركين ومديري البنوك والمختصين والداعمين للمؤتمر.

الدّيـــــــار
صحيفة يومية سياسية اقتصادية شاملة
شركاء في النهضة

مندوبا عن رئيس الوزراء
د. ابو حمور يفتتح »بآل البيت« فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي

المفرق-الديار- مندوبا عن رئيس الوزراء افتتح وزير المالية الدكتور محمد ابو حمور فعاليات المؤتمر الدولي حول صيغ مبتكـرة للتمويـل المـصرفي الإسلامي والذي نظمه المعهد العالي للدراسات الإسلامية في جامعة آل البيت بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية.وأكد وزير المالية الدكتور أبـو حمور على أن الأردن يمتلك تجربة غنية في مجال التمويل الإسلامي، فقد صدر قانون البنك الإسلامي الأردني في عام ١٩٧٨، كما صدر قانون سندات المقارضة في عام ١٩٨١، وقد فتح القانون الأخير المجال واسعاً أمام فكرة إصدار الصكوك، إلا انه لم يتم استغلال هذه الفترة بشكل ملائم من قبل الجهات الحكومية، وحالياً يعمل في المملكة أربعة مصارف إسلامية يبلغ إجمالي موجوداتها حوالي (١٢،٣%) من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي، وتـستحوذ على (١٧%) من إجمالي الائتمان الممنوح، وحوالي (١٤،١%) من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي، ولا يألِ البنك المركزي جهداً في تطـوير وتحـديث الصناعة المصرفية الإسلامية. واشار الدكتور ابو حمور ان الحكومة أهمية خاصة لموضوع الصكوك الإسلامية كونها إحدى الأدوات التي تتيح الاستفادة من السيولة المتوفرة لدى المصارف الإسلامية لغايات تمويل المشاريع المختلفة، كما أن للصكوك دور هام في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، لذلك فقد جاء تشكيل لجنة لدراسة آلية إصدار الصكوك الإسلامية برئاسة وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لدراسة هذه الآلية من مختلف جوانبها المالية والفنية والقانونية، ولتحديد الأطر المناسبة والمنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء والتشريعات الأردنية ذات العلاقة، وقـد انتهت اللجنة من صياغة مسودة مشروع قانون لإصدار الصكوك الإسلامية يتيح إصدار الصكوك سواء من قبل الحكومة أو الشركات العاملة في مختلـف القطاعات الاقتصادية وفقاً للشروط المنسجمة مع الشريعة الغراء ومع أدوات التمويل الإسلامي، ولعل التأكيد على ضرورة إصدار قانون يتعلق بالصكوك الإسلامية يأتي من أهمية الإطار التشريعي والقانوني الذي ينظم العمليات المالية، وبحيث تصبح الصكوك إحدى الصيغ المعتمدة شرعياً وقانونياً في المملكة لتوفير التمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.وطالب الدكتور أبو حمور القائمون على الصناعة المصرفية الإسلامية بايلاء أهميـة قـصوى للتطـوير والتحديث، وذلك من خلال الالتفات إلى عدد من الجوانب ذات العلاقة مثل: تخفيض تكلفة العمليات وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للعمـلاء والحفـاظ عليهم، وإتباع الاستراتيجيات المناسبة للوصول إلى رضاهم الدائم وتلبية متطلباتهم، وانتهاج السياسات التي تعمل على استغلال الفرص المتاحة وإتبـاع مبادىء الحاكمية الرشيدة وبناء جسور الثقة وتعزيزها مع المجتمعات المحلية وتخصيص المزيد من الاستثمارات في مجال التكنولوجيا. رئيس جامعـة آل البيت الدكتور نبيل شواقفة قال: إن المصارف الإسلامية بدأت عملها منذ أكثر من ثلاثين عاما، وقد حققت خلال هذه المدة انجازات ملحوظة، حيث قدر أن حجم الأموال لهذه الصناعة قد زاد من ٨٢٠ مليار عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من تريليون دولار خلال عام ٢٠١٠. ونالت الصناعة المالية الإسـلامية شـهرة على المستوى الإقليمي والعالمي أثناء الأزمة المالية العالمية في السنتين الماضيتين، حيث حققت خلال عام ٢٠٠٩ معدل نمو ٢٨% مما جعل الكثير مـن الخبراء المختصين في جميع أنحاء العالم المناداة بالاستعانة بالنهج المصرفي الإسلامي كنموذج لعدم تكرار ما حدث في الأزمة . وبين الدكتور الشواقفة أن بعض المصارف الإسلامية قد تأثرت بالأزمة المالية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلا أن المصارف التي كانت أقرب إلى تحقيـق مقاصـد الـشريعة الإسلامية في التطبيق، كانت الأبعد عن التأثر المباشر من الأزمة.وأكد الدكتور الشواقفة أن المصارف الإسلامية لا تزال تواجه العديد من التحديات، والتي تعيق من انتشارها إقليميا وعالميا، وهنا يأتي دور الخبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي وعلماء الفقه الإسلامي والقانون في مراجعة علمية جادة للايجابيات والسلبيات في هذه المسيرة، لوضع خطة إستراتيجية وعملية لبناء النظام المالي الإسلامي بشكل متكامل قابل للتطبيق، والذي يتطلب العمل علـى ابتكـار وتطوير الأدوات المالية المناسبة، وربما يتطلب أيضا العودة إلى الفلسفة الحقيقية التي قامت عليها المصارف الإسلامية بدايةً، وخاصة في جانـب القـيم الأخلاقية في الاقتصاد الإسلامي.رئيس المعهد العالي للدراسات الإسلامية الدكتور محمد سميران أوضح من جانبه بان المصارف الإسلامية تعـد البـذرة الطيبة للاقتصاد الإسلامي إذا روعيت فيها الضوابط الشرعية والقيود المحكمة للتطبيق الأمثل لما ورد في الكتاب والسنة ويتحقـق ذلـك بهيئـة الرقابـة الشرعية في المصارف الإسلامية التي يجب أن تكون مستقلة في تنفيذ حكم الشرع ولا تخضع لمجلس إدارة المصرف وديدنها في ذلك تطبيق شرع الله في الأرض وخدمة الإسلام والمسلمين.وألقى الدكتور الحاج الدوش كلمة المشاركين تطرق فيها إلى أهمية انعقاد مثل هذه المؤتمرات الإسلامية الهادفة نحـو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على استثمارات البلدان العربية والإسلامية.وحضر فعاليات المؤتمر رئيس مجلس أمناء الجامعة الدكتور محمد حمدان، ومعالي الدكتور عبد السلام العبادي وزير الأوقاف السابق، ونواب رئيس الجامعة الدكتور جهاد المجالي والـدكتور هاشم المساعيد والدكتور ناصر الخوالدة، وعدد من المشاركين ومدراء البنوك والمختصين والداعمين للمؤتمر.